ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

MECAS دفاتر V°18 / N°1 / Juin 2022

صيرفة التأمين في الصين، أي دروس بالنسبة للجزائر؟

Bancassurance in China, Which Lessons for Algeria?

حابي عبد اللطيف

أ. محاضر ب /مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي / جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

Habiabdellatif68@gmail,com

خلوف ياسين[1]

أ. محاضر ب/ مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي/ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

Yacine.khelouf@univ-tlemcen.dz

مرقوم كلثوم

دكتورة علوم اقتصادية / إطار سامي بالصندوق الوطني للتوفير والاحتفاظ

k,mergoum@univ-chlef,dz

تاريخ الاستلام : 02.03.2022 ,تاريخ القبول :29.03.2022 ,تاريخ النشر:06.06.2022

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة تطور تجربة صيرفة التأمين في الصين باعتبارها أكبر ثاني سوق أسيوي بعد كوريا الجنوبية في مجال صيرفة التأمين، ذلك أن هذا التوجه الذي تبنته معظم المصارف تماشيا مع موجات التحرير التي مسّت قطاع التأمين في عديد البلدان عبر العالم والذي يرمي أساسا إلى توزيع المنتجات التأمينية عبر الشبابيك المصرفية,

وعلى غرار التجربة الصينية، شهدت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى، بعد صدور القانون رقم 04/06 المؤرخ 2006/02/20 المعدّل والمتمّم للأمر رقم 07/95 المؤرّخ 1995/01/25 المتعلق بالتأمين والذي سمح بتوزيع منتجات التأمين من خلال الشبكة المصرفية، انفتاحها على صيرفة التأمين، والهدف الرئيسي منه هو توسيع نطاق تدخلها وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية لتلبية احتياجات عملائها,

الكلمات المفتاحية : صيرفة التأمين، منتجات التأمين، الشبابيك المصرفية

تصنيف G22:JEL

Abstract :

This research aims to study the extent of Bancassurance developpement in China , since it is considered to be the second largest asian market after south Korea with that regard , that trend was adopted by the banks according to the liberalization procedures that affected the insurance sector in different countries which aims to distribute insurance products through banks ,

As in the Chinese experiment, Algeria, like other countries, and due to the promulgation of Law 06/04 of 20/02/2006 amending and supplementing Ordinance n ° 95/07 of 25/01/1995

[1] المؤلف المراسل

relating to insurance allowing banks to market insurance products, has seen the introduction of Bancassurance, whose main objective is to expand their fields of intervention and to offer financial products to meet the needs of their customers,

Keywords: Insurance banking, insurance products, banking windows
Jel Classification Codes: G22

مقدمة:

يعتبر الصين المساهم الرئيسي في تطوّر قطاع التأمين في أسيا الناشئة، ليعتبر بذلك ثاني سوق تأمين أسيوي نتيجة ظهور قنوات توزيع جديدة مثل المبيعات عبر الإنترنت وتطوّر صيرفة التأمين، الأمر الذي جعل سوق التأمين في الصين من أهم الأسواق العالمية ليعتبر بذلك ثالث سوق تأمين عالمي بعد الولايات المتّحدة واليابان,

كما تعتبر المصارف قناة التوزيع الرئيسية لمنتجات التأمين على الحياة في الصين لما تتوفر عليه من شبكات توزيع ضخمة مقارنة بالشبكة الخاصة بشركات التأمين، حيث قامت الهيئات الحكومية الصينية المعنية بتشجيع المزيد من التكامل بين المصارف وشركات التأمين، والعمل على زيادة الاستثمار في تطوير المنتجات التأمينية المقترحة من طرف المصارف، لتعتبر بذلكالصين أكبر ثاني سوق في أسيا والمحيط الهادي بعد كوريا الجنوبية فيما يتعلق بتطوّر صيرفة التأمين,

كما قامت الجزائر أيضا باتباع هذا التوجه من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي وقطاع التأمينات، كان أهمها صدور القانون 04/06 المتعلق بالتأمينات والذي سمح للمصارف بتسويق المنتجات التأمينية عبر الشبابيك المصرفية,

أهمية البحث: تعتبر صيرفة التأمين من التوجهات الحديثة التي تبنتها المصارف على المستوى العالمي والذي أعطى دفعة جديدة في تنويع قنوات توزيع المنتجات التأمينية، حيث عرفت صيرفة التأمين تطورا كبيرا في الدول الأوربية منذ انطلاقها في السبعينيات، وامتد هذا التطور ليشمل مختلف دول العالم ومن بينها الاقتصاديات الأسيوية الناشئة وخاصة الصين، وكذلك الدول النامية بما فيها الدول العربية وخاصة الجزائر وبالتالي كان لابد تحليل واقع هذه التجربة ومدى تطورها في هذين البلدين,

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرّف على واقع صيرفة التأمين في الصين باعتباره ثاني قوة اقتصادية عالمية، وثالث سوق تأمين عالمي وذلك في ظل إجراءات التحرير التي مسّت قطاع التأمين في الصين وخاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001، بالإضافة إلى التعرض إلى التجربة الجزائرية في المجال,

إشكالية البحث: الإشكالية التي يمكن طرحها من خلال هذه الدراسة: **ما هو واقع تجربة صيرفة التأمين في الصين وما هي أهم عوامل نجاح هذه التجربة؟ وما هي الدروس المستوحاة من خلال واقع هذه التجربة في الجزائر؟**

ولقد عالجنا الموضوع وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: **قطاع التأمين في الصين والجزائر وأهم مؤشراته؛**

المحور الثاني: **واقع صيرفة التأمين في الصين وعوامل تطورها؛**

المحور الثالث: **صيرفة التأمين في الجزائر، الدروس ومتطلبات التطوير,**

المحور الأول: قطاع التأمين في الصين والجزائر وأهم مؤشراته

يتميز سوق التأمين في الصين والجزائر بمجموعة من المؤشرات المرتبطة بالسوق التأميني، والتي نذكر أهمها فيما يلي:

1, حجم أقساط التأمين

لقد عرف قطاع التأمين في الصين تطورا ملحوظا، تظهر ترجمته جليا في الحجم الإجمالي لأقساط التأمين والتي انتقلت من 131 60 مليون دولار أمريكي سنة 2005 لتصل إلى 500 386 مليون دولار أمريكي سنة 2015 ثم تطور بشكل مضاعف وصلت اجمالي الأقساط 655874مليون دولار سنة2020 لتحقق بذلك معدل نمو متوسط يقدر ب 21٪ للفترة المذكورة ولتحتل الصين بذلك المرتبة الثالثة عالميا [i] سنة 2015 ثم المرتبة الثانية سنة 2020[ii]، حيث تمثل 55% منها الحصة السوقية للتأمين على الحياة (210,8 مليار دولار)، والذي يجعلها تحصل على الترتيب الرابع عالميا والثاني أسيويا فيما يخص تأمين الحياة[iii],

ويظهر تطور حجم أقساط التأمين في الصين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم1: تطور حجم أقساط التأمين في الصين للفترة 2005-2020

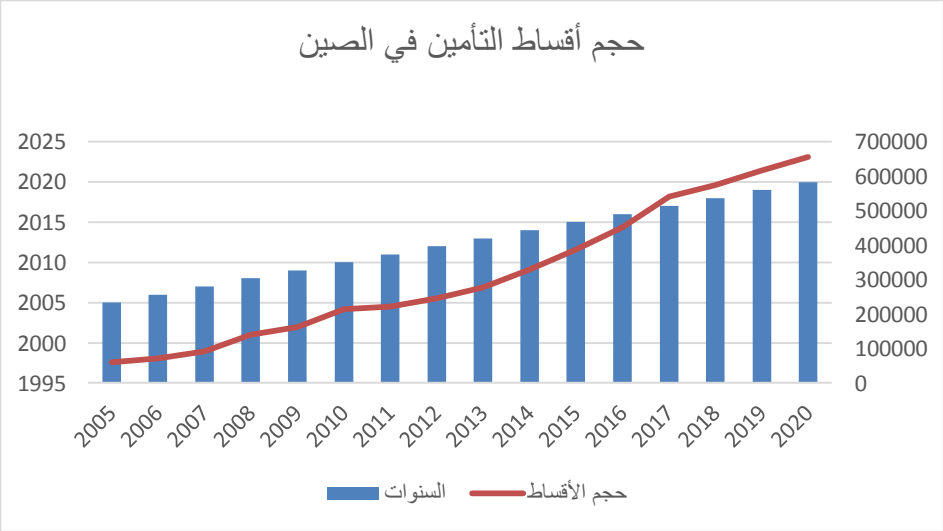

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Rapports Annuels de SIGMA de 2006 à 2020, l'assurance dans le monde (2005 à 2020)

ويرجع هذا التطوّر إلى النمو الاقتصادي السريع الذي عرفته الصين والذي ارتبط بالإصلاحات الواسعة التي مست النظام الاقتصادي ككل، وأهمها الإصلاحات الهامة التي مست الصناعة التأمينية مثل إلغاء احتكار الدولة لقطاع التأمين والتوجه نحو اقتصاد السوق وانفتاح قطاع التأمين على الاستثمار الأجنبي,

أما في الجزائر، فلقد عرف السوق الجزائري للتأمينات نموا مستمرا للفترة 2005- 2015، حيث انتقل حجم الأقساط من 41 620 مليون دينار ليصل إلى 127 900 مليون دينار[iv]، وكانت أعلى نسبة تطوّر في سنة 2008 والتي قُدِّرت بـ 26% ترجع إلى الاهتمام المتزايد للشركات الأجنبية بدخول سوق التأمين الجزائرية، واستحداث قنوات توزيع جديدة والمتمثلة في الشبكة المصرفية ، بقي معدل النمو مستقر بعد سنة 2015 ،وبسبب استمرار جائحة كورونا تراجع معدل النمو الى أقل من 05 %والشكل التالي يبين تطوّر إنتاج التأمين من سنة2005 إلى سنة 2020:

الشكل رقم2: تطور حجم أقساط التأمين في الجزائر للفترة 2005-2020

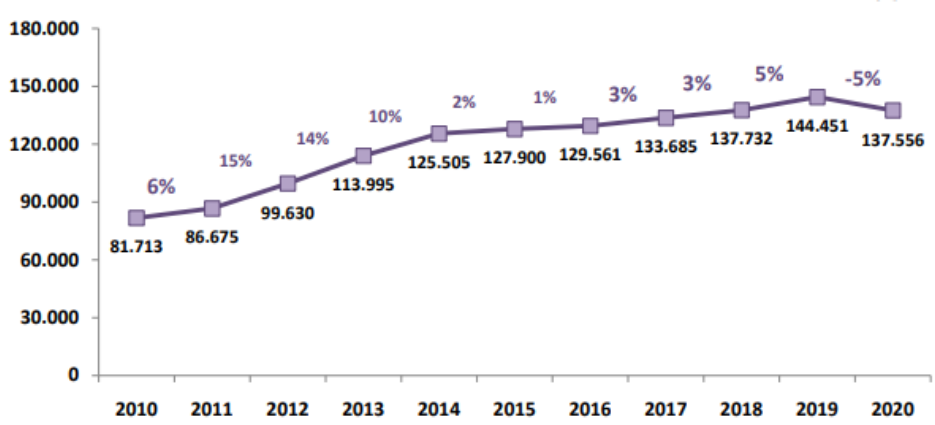

المصدر: تقرير النشاط السنوي للتأمينات، مديرية التأمينات، وزارة المالية، الجزائر، 2020,

إن التوجّه للزيادة الملاحظ في مختلف السنوات يرجع إلى فروع التأمين التقليدية، خاصة تأمين السيارات على حساب التأمينات الفردية الأخرى مثل تأمين الأشخاص، التأمين الفلاحي وتأمين الكوارث الطبيعية، ومنه تعتبر سوق التأمين الجزائرية سوق واعدة تتطلب استغلال قدرات كبيرة لتطويرها، خاصة بالنظر إلى انخفاض حصّة التأمين من الناتج المحلي الإجمالي التي تقدر بأقل من 1%، وبالتالي ستعمل صيرفة التأمين حتما على تطوير المنتجات الموجّهة للأفراد والتي عرفت تأخّرا في قطاع التأمين الجزائري,

2, معدل نفاذ التأمين

أهم العوامل التي تعمل على تطوير سوق التأمين في الصين، معدل نفاذ التأمين الذي بلغ نسبة 3,57 % سنة 2015 مقابل 6,23 % في المتوسط عالميا، في حين تتوقع الحكومة زيادة هذا المعدّل إلى 5 % بحلول سنة 2020 [v],

أما في الجزائر، فمعدل نفاذ التأمين يمثل 4 مرات أقل منه في الصين، مما يعني أن مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر ضعيفة حيث تمثل أقل من 1٪، ولقد انتقلت من 0,56٪[vi] سنة 2005 لتصل إلى 0,82٪[vii] سنة 2015، ثم انخفظ تدريجيا في 05 سنوات اللاحقة خاصة بعد ظهور ازمة الكورونا ليصل الى 0.7 سنة 2019مما يجعل الجزائر تحتل المرتبة 81 عالميا,

والجدول التالي يوضح تطوّر معدّل نفاذ التأمين في البلدين للفترة 2019/2005 كما يلي:

الجدول رقم 1 : تطوّر معدّل نفاذ التأمين في الجزائر للفترة (2005–2020)

السنوات	معدّل نفاذ التأمين في الجزائر(٪)	معدّل نفاذ التأمين في الصين (٪)
2009	%0,6	% 3,32
2010	%0,8	% 3,65
2011	%0,7	% 3,04
2012	%0,7	% 2,98

% 3,03	%0,8	**2013**
% 3,18	%0,7	**2014**
% 3,57	%0,82	**2015**
3,98%	0,76%	**2016**
4,57%	0,72%	**2017**
%4,22	0,69%	**2018**
4,80%	0,72%	**2019**

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

*- Rapports Sigma, **l'assurance dans le monde**, Swiss-Re, Suisse, années (2006-20120) ;*

- Rapport annuel du marché chinois de l'assurance 2019, p 73,

لقد توسّعت صناعة التأمين في الصين بسرعة على مدى السنوات الماضية، وهذا ما يؤكده تطوّر معدل النفاذ الإجمالي للتأمين في الصين الذي انتقل من 2,70%سنة 2005 4,80%سنة 2019، ومع ذلك لا يزال هذا المعدّل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منخفضا نسبيا مقارنة بالأسواق العالمية الأخرى وعلى عكس أسواق التأمين في أسيا مثل تايوان (18,97%)،هونج كونج (14,76%)،كوريا الجنوبية(11,42%)، اليابان (10,82%) وسنغافورة (7,25%) والتي عرفت ارتفاعا في معدّلات نفاذ التأمين,

أما فيما يخص الجزائر، فنلاحظ من خلال الجدول أن حجم أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر، إلا أن تغيرات هذا المعدل تعتبر طفيفة جدا، كما يعتبر ضعيفا جدا مقارنة بمعدل النفاذ العالمي الذي بلغ 6,23% [viii] في سنة 2020,

3, الكثافة التأمينية يظهر تطوّر الكثافة التأمينية في الصين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3: الكثافة التأمينية في الصين للفترة (2020/2005)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

- *Rapports Annuels de SIGMA de 2006 à 2020, l'assurance dans le monde (2005 à 2020),*

نلاحظ أن إنفاق الفرد على التأمين في تزايد مستمر، حيث انتقل من 46,3 دولار سنة 2005 إلى450دولار سنة 2020، والملاحظ أيضا أن المواطن الصيني يقوم بالإنفاق على التأمين على الحياة أكثر من التأمين على غير الحياة، فنجد أن إنفاق الفرد على التأمين على الحياة ارتفع من 30,5 دولار سنة 2005 إلى 153,1 دولار سنة 2015، وهو ما يمثل 55% من إجمالي إنفاق الفرد على التأمين.

أما فيما يخص الجزائر فيظهر تطور الكثافة التأمينية للفترة 2005- 2020 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2: تطوّر الكثافة التأمينية في الجزائر للفترة (2005-2015)

السنوات	كثافة التأمين (د,ج)	كثافة التأمين بالدولار	الترتيب العالمي	الكثافة التأمينية العالمية
2005	1266 دج	$17,2	80	$ 518,5
2006	1387 دج	$19	81	$ 554,8
2007	1561 دج	$22,5	82	$ 607,7
2008	1996,59 دج	$31	80	$ 633,9
2009	2251 دج	$32	82	$ 595,1

2010	2270 دج	$31,5	81	$ 627,3
2011	2373 دج	$33	80	$ 661
2012	2671,88دج	$34	81	$ 656
2013	2976 دج	$33,8	81	$ 652
2014	3209 دج	$36,5	80	$ 662
2015	3229 دج	$32,57	82	$ 621,2
2016	3231,48	30	82	$ 642
2017	3257,79	29	83	650$
2018	3261,63	28	84	$760
2019	3368,16	27	84	$818

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Rapports Annuels de SIGMA de 2006 à 2016, l'assurance dans le monde (2005 à 2020) ;
- Rapport annuel des assurances, activité des assurances en Algérie (2005 à 2020),

رغم أن إنفاق الفرد الجزائري على التأمين في تزايد مستمر خلال الفترة 2005-2020، إلاّ أن هذا لا ينفي أن هذه النسبة تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالإنفاق العالمي الذي قُدِّر بـ 818$ فيسنة2019، كما تعتبر ضعيفة أيضا بالمقارنة مع كثافة التأمين في الصين,

المحور الثاني: واقع صيرفة التأمين في الصين وعوامل تطورها

تعتبر الصين أكبر ثاني سوق في أسيا والمحيط الهادي بعد كوريا الجنوبية فيما يتعلق بتطوّر صيرفة التأمين، حيث كانت بداية ظهور الصيرفة التأمينية في الصين في سنة 1996، إلاّ أنه ظهر بسرعة كبيرة سنة 2001 تبعا لإجراءات التحرير التي مسّت قطاع التأمين وخاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001، والذي سمح بدخول الاستثمار الأجنبي للسوق حيث رأت المؤسسات التأمينية الدولية في فتح السوق التأمينية الصينية فرصة كبيرة للنمو والتطوّر,

1, الأسس النظرية لصيرفة التأمين وأهم نماذجها

يعتبر التأمين عبر المصارف إحدى الاستراتيجيات الهامة التي تسعى إلى تطبيقها كافة أسواق التأمين في العالم وقد عمدت العديد من الدول إلى تبني مثل هذه الاستراتيجيات التي تهدف إلى توسيع قاعدة المستفيدين ونشر الخدمات التأمينية بين أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع وزيادة حجم أقساطها التأمينية ونسبة حصتها السوقية بالإضافة إلى خفض التكلفة التسويقية وأسعار المنتجات التأمينية بالنسبة للزبائن,

تعتبر صيرفة التأمين مصطلح جديد من أصل فرنسي حيث تعتبر فرنسا وإسبانيا أول البلدان التي خاضت تجربة صيرفة التأمين، ففي السبعينيات من القرن العشرين ظهر مفهوم صيرفة التأمين في فرنسا وتطور فيها نتيجة لنضج السوق التأميني الفرنسي الذي يتميز بالجودة والقدرة التنافسية العالية، فمصطلح" صيرفة التأمين "يستعمل ليعبر عن الجهود التي تبذلها المصارف للدخول في سوق التأمين,

ولقد عالج الكثيرون هذا المفهوم وحاولوا إعطاء تعاريف متعدّدة نذكر منها:

حسب (*Jean Pierre Daniel*)، تمثل صيرفة التأمين توزيع منتجات التأمين من خلال الفروع المصرفية، كما تشكل تطوّر كبير في توزيع المنتجات المالية",[ix]

وحسب(*Nick Goulder&Rodney Lester,Serap O,Gonulal*) فيمكن تعريف صيرفة التأمين على أنها "عملية استخدام فروع المصارف،شبكات المبيعات والعلاقات مع العملاء لتطوير المبيعات من منتجات التأمين"[x]

وعرّفها آخرون أيضا على أنها: بيع التأمين من خلال قنوات التوزيع في المصارف[xi],

كما أعطى كل من(*Michel Laffitte et Alain Borderie*)[xii]ثلاث تعاريف لصيرفة التأمين:

التعريف الأول: يعرِّف صيرفة التأمين على أنها عبارة عن نشاط يقوم بتوزيع الخدمات التأمينية عبر الشبابيك المصرفية وهو تعريف تقليدي وضيق,

التعريف الثاني:"هو أقل تقييدا فهو يرى أن صيرفة التأمين هي عبارة عن طريقة توزيع المنتجات التأمينية عبر الشبابيك المصرفية والمؤسسات المالية, "

التعريف الثالث:"إن إنشاء تكتلات مالية**وذلك بالمشاركة بين المجمّعات المصرفية والتأمينية يمكن أن يمثل تعريف آخر لصيرفة التأمين "تظهر ترجمته أكثر من خلال إنشاء شراكات رأسمالية بين المصرف وشركة التأمين أو بيع من خلال شبكات كل منهما المنتجات المصرفية والتأمينية,

ومما سبق يمكننا القول: أن صيرفة التأمين يقصد بها توفير المنتجات التأمينية والمصرفية عبر القنوات التوزيعية بالمصارف، من خلال المقاربة بين المصارف وشركات التأمين والتي تأخذ أشكال ونماذج مختلفة,

كما أن لصيرفة التأمين أبعادا مختلفة بحيث يمكن أن تعتمد على عدّة نماذج لتقديم خدمات التأمين من خلال المصارف، فيما يلي أهم هذه النماذج:

– **اتفاقية التوزيع**[xiii]:وهي أبسط أشكال صيرفة التأمين، ففي هذه الحالة يقوم المصرف بدور الوكيل أو الوسيط في توزيع المنتجات لشركة تأمين مقابل عمولة,

– **المشاريع المشتركة**[xiv]: بحيث يقوم المصرف بإنشاء شركة بملكية مشتركة بينه وبين شركة التأمين أو عدة شركات تأمينية، من خلال المساهمة في رأس المال وتحمّل المسؤولية المشتركة للإدارة، عادة ما تأخذ شركات التأمين مسؤولية مراقبة وإدارة المخاطر في حين يكون المصرف مسؤولا عن عملية التوزيع، بحيث يتحصّل كل منهما على حصته النسبية من العوائد والأرباح والخسارة,

– **التكامل**[xv]: تتضمن هذه الإستراتيجية الجمع بين المنتجات التأمينية والخدمات المصرفية من خلال إنشاء شركة فرعية,

الجدول الموالي يلخص مختلف النماذج الرئيسية لصيرفة التأمين في العالم[xvi]:

الجدول رقم 3: أهم نماذج صيرفة التأمين

النموذج	الوصف	الإيجابيات	المساوئ	البلدان التي يتواجد بها النموذج
اتفاقيات التوزيع	يلعب المصرف دورالوسيط لشركة تأمين	السرعة في العمليات، لا يحتاج إلى استثمارات ونموذج غير مكلف	اختلاف الثقافة بين المؤسستين، عدم المرونة في توزيع منتجات جديدة,	و, م, الأمريكية، ألمانيا، المملكةالمتّحدة، اليابانو كوريا الجنوبية,
المشاريع المشتركة	شراكة المصرف لشركة تأمين أو أكثر	نقل المعرفة	صعوبة التسيير على المدى الطويل,	إيطاليا، إسبانيا، برتغال،كوريا الجنوبية,
التكامل	إنشاء شركة جديدة (فرع)	ثقافة شركة واحدة	استثمارات ضخمة	فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، المملكةالمتّحدة,

المصدر: *Marjorie Chevalier, Carole Launay et Bérangère Mainguy, Score, **Analyse de la bancassurance dans le monde**, oct/2005, France, p05,*

لا يوجد نموذج محدّد يجب إتباعه من أجل إحداث مقاربة بين المصارف وشركات التأمين، وإنما يجب على كل مؤسسة البحث عن النموذج الذي يناسبها ويناسب احتياجاتها مع مراعاة بيئتها,

2, ظهور صيرفة التأمين في الصين وأهم نماذجها

اعتبارا من أول جانفي 2003، تم تعديل قانون التأمين من خلال إزالة بعض العقبات التنظيمية التي كانت تمنع المصارف من توزيع وثائق التأمين على الحياة لأكثر من شركة واحدة، الأمر الذي ساعد على تطوّر صيرفة التأمين في هذا البلد، لينتقل حجم الأقساط المحققة لصيرفة التأمين من 730 مليون دولار في سنة 2002 ليصل إلى 11مليار دولار في سنة 2004[xvii],

لقد بدأت صيرفة التأمين في التطوّر سنة 2003، عقب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (*OMC*)،حيث تمّ إلغاء القيود الجغرافية على شركات التأمين الأجنبية وكذلك المصارف الأجنبية سنة 2006 ، والتي تعتبر من الأسباب التي تؤدي إلى تطوّر صيرفة التأمين,[xviii]حيث قامت أكبر المؤسسات الدولية المالية من مصارف وشركات تأمين باقتحام السوق الصيني، بالإضافة إلى حصول شركات تأمين عالمية رائدة أخرى على التراخيص لمزاولة عملها في الصين[xix],

وفي 16 جانفي 2008، واصلت التغييرات التنظيمية لتُجمِع كل من لجنة تنظيم المصارف الصينية(*CBRC**)واللّجنة التنظيمية للتأمين (*CIRC***)بالسماح بعمليات الاستثمار فيما بين المصارف وشركات التأمين، فبدأت الاتفاقيات المبرمة بينهما في الزيادة

نتيجة لتحرير الاستثمار في قطاع التأمين على الحياة ومثال ذلك، قيام كل من العملاقين *(China life)* و*(Ping An Insurance)* بمضاعفة مساهمتها في رأسمال المصارف الصينية[xx],

والشكل التالي يبين تطوّر صيرفة التأمين في الصين حسب مراحله المختلفة,

الشكل رقم 4: تطوّر صيرفة التأمين في الصين

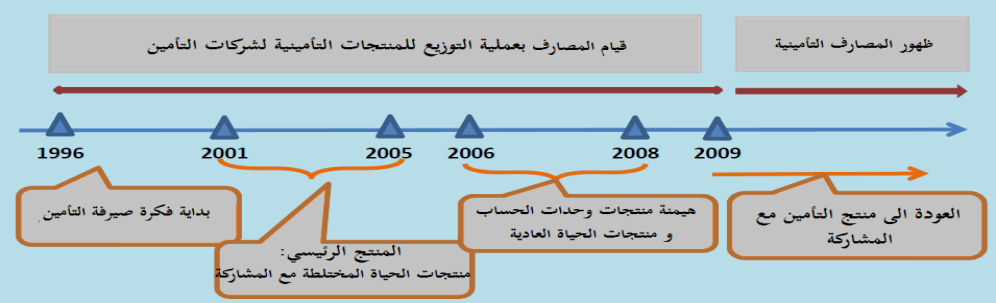

***Source** : Antoine ZHOU, **La Bancassurance**, conférence sur le développement du marché chinois et l'assurance et de la bancassurance, maison de l'assurance, 12 novembre 2013, paris, 2013, p49*

يتواجد نموذج اتفاقيات التوزيع بكثرة في الصين، لكنها لم تؤدي حتى الآن إلى ذلك النوع من التعاون الوثيق الذي عزّز نجاح صيرفة التأمين كنموذج للأعمال[xxi]، حيث تُوَفِر المصارف بعض وكالاتها للعديد من شركات التأمين لتوزيع منتجات مماثلة لمدة أقصاها سنة واحدة والتي تتطلب إعادة التفاوض سنويا، وتتطلب دفع عمولات عالية وكذا المشاركة في مصاريف الشبكة المصرفية، وعندما يستفيد المؤمّن من الشبكة التوزيعية للمصرف أو جزء منها، فإنه كثيرا ما يتولى عملية البيع الفعلي في الوكالة من خلال موظفين يجعلهم تحت تصرف الشبكة التوزيعية[xxii],

وحتى تصل شركات التأمين الصينية إلى فوائد أكبر من خلال تنفيذ تحالفات التوزيع بشكل أفضل والاستفادة من المستثمرين الأجانب الذين يتميزون بالخبرة في هذا المجال، تم السماح للاستثمار الأجنبي المباشر ببلوغ نسبة 100٪[xxiii] للتأمين على غير الحياة و 50٪ من أسهم شركة التأمين على الحياة[xxiv],

ثمّ بدأت الجهات التنظيمية تنظر إلى التكامل المالي بشكل أكثر جدية، حيث تم السماح للمصارفبأداء الأعمال التجارية للتأمين من خلال الحصول على حصص في شركات التأمين[xxv]، وتكوين المشاريع المشتركة من خلال توفير الخدمات المالية المتكاملة، مثل الشراكة بين البنك العمومي الصيني "بنك الاتصالات"*(BOC)*و*(Commonwealth Bank of Austraslia)*لإنشاء أول شركة فرعية *(BoComm Life)* في جانفي 2010[xxvi]، من خلال مساهمتها في رأس المال الشركة الفرعية الجديدة على التوالي: 62,5 %و37,5%، والشراكة بين البنك التجاري والصناعي الصيني*(ICBC)*و[xxvii]*(AXA)*في ماي 2012,

والجدول التالي يبين نماذج صيرفة التأمين المتواجدة في الصين:

الجدول رقم4 : نماذج صيرفة التأمين المتواجدة بالصين

التوزيع	يتم الحصول على المنتجات من شركة تأمين مستقلة أو عدّة شركات التأمين وبيعها إلى عملاء البنك,	نموذج يستخدم حاليا

	يتحصل المصرف على عمولة، مع احتمال المشاركة في الأرباح، ولكنه لا يتحمل أي مخاطر للتأمين,	**بكثرة في الصين**
امتلاك مصرف لشركة تأمين	يمتلك المصرف حصة أغلبية في شركة التأمين، بحيث يكون المصرف المسؤول عن توزيع منتجات التأمين من خلال شبكة فروعه، أما شركة التأمين فتكون المسؤولة عن إدارة مخاطر التأمين,	حصل مؤخرا عدد من المصارف الصينية على حصة الأغلبية في شركة تأمين
شركة تأمين متكاملة	نموذج متكامل تماما، حيث يمتلك المصرف 100٪ لشركة التأمين,	لا يوجد سوى عدد محدود من شركات التأمين المتكاملة في الصين (مثل HSBC)

***Source**: KPMG, Securing a bright future « China's insurance sector and the evolution of bancassurance »,*
Hong Kong, China, 2012, p 11

3, المنتجات الموزّعة عبر المصارف التأمينية في الصين

تقوم شركات التأمين فيما يتعلق بقطاع التأمين على الحياة في الصين بالتركيز على المنتجات ذات العائد المضمون مع المشاركة في الأرباح، إذ يعتبر منتج تأمين الحياة مع المشاركة*(Produit PAR)* الأكثر شعبية، حيث تبلغ مساهمته في إجمالي أقساط التأمين على الحياة ما نسبته 80,2 % سنة 2011,

أما بالنسبة لتأمين التقاعد، تواجه صناعة التأمين فرص نمو كبيرة، حيث أن شركات التأمين الأجنبية المتخصصة في التقاعد سوف تلعب دورا هاما في السوق، [xxviii] والشكل التالي يوضح تطوّر منتجات تأمين الحياة في الصين من سنة 2001 إلى سنة 2014,

الشكل رقم 5: تطوّر منتجات قطاع التأمين على الحياة في الصين للفترة (2014/2001)

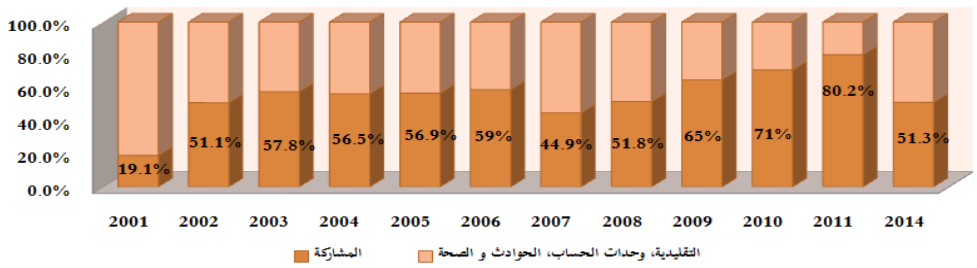

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية:

- *Rapport annuel du marché chinois de l'assurance 2015, p 41 ;*
- *FANG Yuyi, QIAN Jie, SUN Maikai,* ***produit, distribution et environnement réglementaire****, conférence sur le développement du marché chinois et l'assurance*

et de la bancassurance, maison de l'assurance, 12 novembre 2013, paris, 2013, p19,

ومنه فمعظم المنتجات التي توزع عبر صيرفة التأمين في الصين هي منتجات ذات الطبيعة الادّخارية، بالإضافة إلى عدد قليل من منتجات الحماية، أما التأمين الصحي أو منتجات التقاعد فتكاد تكون غير متوفرة عبر المصارف,

كما تقوم المصارف التأمينية الصينية بتوزيع أنواع قليلة جدا من المنتجات على غير الحياة مثل: تأمين السيارات، تأمين الملكية وحماية الدائنين والتي تباع بكميات ضئيلة، كما يتم التركيز على منتجات التأمين الفردية,[xxix]

4, تطوّر تجربة صيرفة التأمين في الصين

نمت عملية بيع وثائق التأمين عبر المصارف في الصين بوتيرة سريعة في السنوات الأخيرة، حيث حقّقت صيرفة التأمين حصة سوقية معتبرة في التأمين على الحياة للسنوات 2014/2002 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 6: حصة صيرفة التأمين من إجمالي رقم أعمال التأمين على الحياة في الصين (%)

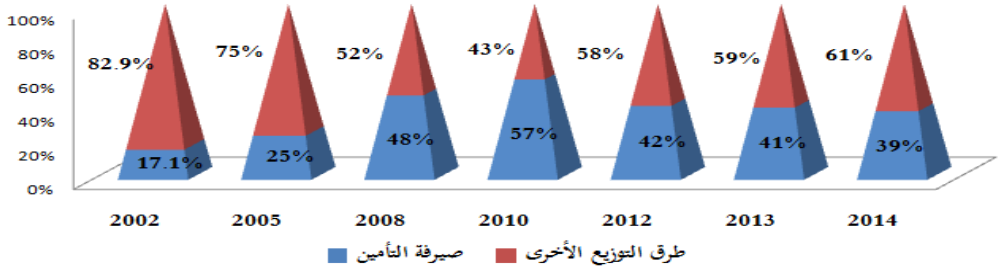

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية:

- *PAUL, WEISS, **Regulatory foundation for bancassurance in China**, July 2003, p1 (données 2002) ;*
- *Keith Dall, FSA, MAAA & Others, **the many ways of selling insurance through banks**, society of actuaries spring meeting SOA, U,S,A, October 2007 (données 2005) ;*
- *Chris Kaye, Frankie Leung, Holger Michaelis, Chee Kok Poh, Eric Schuh and Robert Wiest, **Bancassurance in China: reaching the next level**, the Boston consulting group (BCG) & Suisse reinsurance company (Swiss-Re), Beijing, China, december 2009, p6 (données 2008) ;*
- *Zeying Zhao-PEUILLET,**Panorama du marché Chinois de l'assurance et de réassurance** , conférence annuelle de PLURI'ELLES , 14 octobre 2014 à la FFSA,France, p 09(données 2010 et 2013) ;*
- *FANG Yuyi, QIAN Jie, SUN Maikai, **produit, distribution et environnement réglementaire**, conférence sur le développement du marché chinois et l'assurance et de la bancassurance, maison de l'assurance, 12 novembre 2013, paris, 2013, p21 (données 2012) ;*
- *Annual report of the Chinese insurance market 2015, p 41(données 2014),*

لقد حقّقت صيرفة التأمين نسبة 57% من الحصة السوقية للتأمين على الحياة سنة 2010 لتصل إلى 41 % سنة 2013، ومن أسباب تباطؤ وتيرة تطوّر صيرفة التأمين في الصين هو القوانين التنظيمية التي ضبطت عدد اتفاقيات التوزيع إلى ثلاث شركات تأمين فقط سنة 2010,[xxx]

أما في سنة 2014، فلقد حقّقت صيرفة التأمين39% من إجمالي أقساط التأمين على الحياة، فكان نصيب الوكلاء 48,6 % و10% كانت من نصيب التوزيع المباشر، في حين لم يتحصل السماسرة إلا على 0,5 % من إجمالي أقساط التأمين[xxxi] ,

5,العوامل التي ساعدت على تطور صيرفة التأمين في الصين

ساهمت مجموعة من العوامل في النمو الإجمالي للخدمات المالية المقترحة عموما مما يساعد كذلك في تطور صيرفة التأمين، أهم هذه العوامل:[xxxii]

– اتجاهات التحضّر والبنية التحتية القوية والتي استفادت منها التأمينات على الأضرار؛

– زيادة جودة المعيشة وخاصة مبيعات السيارات التي ارتفعت من 183ألف وحدة في عام 1990 إلى أكثر من 23 مليون وحدة في عام 2014، التي تزامنت مع التطبيق الإلزامي لتأمينات المسؤولية الخاصة بحوادث السيارات مما أدى إلى تطوير التأمين على السيارات؛

– دعم الحكومة المركزية الخاص بتحقيق ضمان الأمن الغذائي الوطني، والذي سارع في تنمية تأمين الفلاحة منذ سنة 2007؛

– التزايد السريع للدخل الذي يؤدي إلى ارتفاع الوعي بالمخاطر، والحاجة إلى حماية تكميلية للضمان الاجتماعي والحاجة إلى قناة استثمارية بديلة؛

– بالإضافة إلى المكننة والتصنيع وارتفاع الوعي بمخاطر الكوارث الطبيعية والذي يؤدي إلى نمو تأمينات الأضرار، هناك زيادة الطلب على المنتجات الصحية والطبية وزيادة الاهتمام بمنتجات التقاعد نتيجة الزيادة في الدخل[xxxiii],

المحور الثالث: صيرفة التأمين في الجزائر، الدروس ومتطلبات التطوير

بهدف تطوير سوق التأمينات في الجزائر تم تحضير الإطار القانوني والتشريعي لتحقيق نوع من التقارب بين المصارف وشركات التأمين في الجزائر, فهذا التقارب يسمح بتطوير الخدمات المالية عموما نحو الأحسن ويسمح كذلك بتطوير التأمينات على الأشخاص التي تعتبر حصتها ومساهمتها ضعيفة مقارنة بالاقتصاديات المجاورة, فالاقتصاد الوطني هو في حاجة كبيرة لأموال التأمين على الحياة لتمويل نظام التقاعد التكميلي كما أن تطوير سوق التأمين في الجزائر سيساعد في المساهمة في تمويل الدولة، وذلك من خلال دعم قدرات الادخار الوطني في تمويل الاقتصاد، هذا على مستوى الاقتصاد الكلي,

1, العوامل المساعدة لظهور صيرفة التأمين في الجزائر

لقد شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات لمسايرة هذا التوجه من خلال القانون 04/06 الذي سمح للمصارف بتسويق المنتجات التأمينية،وبالتالي انفتاح الجزائر على صيرفة التأمين من خلال عقد عدّة اتفاقيات شراكة بداية سنة 2008,أهم العناصر التي ساعدت على تطوّر صيرفة التأمين في الجزائر نذكر:

– تطوّر الشبكة التوزيعية لقطاع المصارف في الجزائر، والتي عرفت تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث كانت تمثل 1441 وكالة في سنة 2011 لتصل إلى 1557 وكالة في سنة 2020[xxxiv]، بعد أن كانت تمثل 1183 وكالة[xxxv] في سنة 2004 كما يوضحه الشكل الموالي:

الجدول رقم 5 : تطوّر عدد وكالات المصارف والمؤسسات المالية بالجزائر للفترة 2011– 2015

	2016	2017	2018	2019	2020
المصارف العمومية	1086	1091	1094	1113	1123
المصارف الخاصة	274	301	315	325	346
المؤسسات المالية	81	86	85	87	88

المجموع	1441	1478	1494	1525	1557
نسبة التغير(المصارف العمومية)	%0,8	%0,5	%0,3	%1,7	%0,9
نسبة التغير (المصارف الخاصة)		%9,9	%4,7	%3,2	%6,5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2016-2020

نلاحظ هيمنة المصارف العمومية على الشبكة التوزيعية بنسبة 75,4% في سنة 2011 لتصل هذه النسبة إلى 72% في سنة 2020، ورغم هيمنة المصارف العمومية على القطاع المصرفي إلا أن نسبتها من الشبكة التوزيعية الإجمالية تتجه إلى الانخفاض لصالح المصارف الخاصة، التي بلغت نسبتها 22% في سنة 2020بعد أن كانت نسبتها تمثل 19% في سنة 2011،وبالتالي تستطيع شركات التأمين الاستفادة من الشبكات التوزيعية الواسعة والمنتشرة على كافة التراب الوطني للمصارف العمومية لتوزيع منتجاتها التأمينية، مما يؤدي إلى نمو وتطوّر صيرفة التأمين؛

– تحرير القطاع المصرفي أمام فروع المصارف الأجنبية وتشجيع الاستثمار الخارجي في المجال المصرفي في الجزائر بداية من تسعينيات القرن الماضي من خلال القانون رقم 10/90 [xxxvi] وتواجد عدد من المصارف الخاصة (وطنية أو أجنبية) في أواخر التسعينيات لتدعيم المصارف العمومية والمساهمة في ترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين المصارف في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، حيث تضمنت هذه المنافسة سوق الموارد والقروض والخدمات المصرفية، وبالتالي تعتبر السوق المصرفية الجزائرية سوق خصب ومحط أنظار المصارف الأجنبية التي أبدت رغبتها في العمل في الجزائر والذي من شأنه خلق روح المنافسة وتنشيط السوق المصرفية الجزائرية، فدخول فروع المصارف الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري مثل:(بي أن بي باريباالجزائر)، (سوسيتي جنرال الجزائر)، (ناتيكسيس)، (ترست بنك الجزائر)، يمكن أن تساهم بالمزيد من الجهود لتطوير صيرفة التأمين في الجزائر، للخبرة الواسعة التي تتميز بها في هذا المجال؛

–تتوفر الجزائر على كثافة مصرفية*مهمّة لكنها غير كافية مقارنة بالدول المجاورة المغرب وتونسإذ تمثل وكالة لكل 660 25 نسمة بالمقارنة مع وكالة لكل 500 5 نسمة في المغرب و وكالة لكل500 6 نسمة في تونس [xxxvii] في سنة 2015، ومنه فإن بعض المصارف العمومية مثل *(CNEPBanque، BADR، BNA، CPA)* يمكن أن تساعد على تطوّر صيرفة التأمين في الجزائر من خلال شبكتها الواسعة وتوزيعها بشكل جيد على مختلف المناطق، مما يعطيهم ميزة تنافسية لاختراق نشاط صيرفة التأمين الجديد بكل فعالية؛

–كانت بداية صيرفة التأمين في أوروبا من قبل المصارف للبحث عن مصادر جديدة للموارد للتعويض عن الانخفاض في الربحية بعد تطوير التمويل المباشر,لكن في الجزائر، يعاني النظام المصرفي من مشكلة الوساطة المالية المنخفضة حيث وصل المبلغ الإجمالي للودائع التي تجمعها المصارف بالدينار (839 7مليار دينار) من القطاعين العام والخاص، فحين يقدر إجمالي القروض الممنوحة للقطاعين بـــ(275,6 7مليار دينار)سنة 2015 والذي يعطي معدل وساطة يقدر بـ 92,8%[xxxviii] بعد أن كانت تمثل 71% في سنة 2013[xxxix]، مما قد يشجع على تطوّر صيرفة التأمين مستقبلا، حيث وجب على المصارف البحث عن مصدر جديد للربح للتعويض عن هذا النقص، وذلك من خلال صيرفة التأمين التي توفر تدفقات جديدة إضافية من خلال العمولات المحصلّة المفروضة على عملية توزيع المنتجات التأمينية؛

–لقد استطاعت المصارف الجزائرية مؤخرا تقديم مجموعة متنوّعة من المنتجات المصرفية الموجهة للأفراد مثل القروض السكنية وقروض السيارات والقروض الاستهلاكية، وحتى تضمن المصارف استرجاع أرصدة هذه القروض في حالة وفاة المقترض، تقوم بإضافة خدمات تأمينية ملحقة بقروضها الممنوحة، مما يؤثر إيجابيا على تطوّر التوجه نحو صيرفة التأمين في الجزائر؛

– تعديل التشريع الخاص بقطاع التأمين من خلال القانون 04/06 المتعلق بالتأمينات [xl]المعدِّل والمتمِّم للأمر 07/95 يعتبر انطلاقة حقيقية لنشاط التأمين في الجزائر، بحيث كان الغرض منه توسيع السوق وفتحها أمام الشركات الأجنبية من أجل إحداث جو تنافسي، تحسين نوعية الخدمات من خلال تطوير تأمينات الأشخاص وتنويع أساليب توزيع المنتج التأميني، الفصل بين تأمينات الأضرار و تأمينات الأشخاص وتعزيز الأمن المالي من خلال تحرير رأسمال شركات التأمين وتعزيز نظام الرقابة و الإشراف من خلال إنشاء لجنة الإشراف على التأمين؛

– سوق غير مستغل بشكل كامل وإمكانيات نمو قوية، بحيث سجّل سوق التأمين الجزائري تحسنا حقيقيا من حيث الأداء والتنظيم, فتحليل وضع السوق في الجزائر يبيّن نموا مستمرا في حجم الأقساط المحصّلة ومعدّل النفاذ وكذا الكثافة التأمينية، فقد عرف السوق الجزائري للتأمينات نموا يقدر بـ 26% في 2008، حيث انتقل حجم الأقساط من 53,8 مليار دينار في سنة 2007 إلى 67,8 مليار دينار في سنة 2008 [xli]، ليصل إلى 127,9 مليار دينار في سنة 2015[xlii]، أما معدّل نفاذ التأمين فبلغ 0,76 % من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر ضعيفا مقارنة بالدول المجاورة، حيث بلغ 1,91% في تونس و 3,05%في المغرب[xliii]، أما إنفاق الفرد على التأمين فبلغ 32,57 دولار لنفس السنة، في حين بلغ 73,1 دولار في تونس و 90,8 دولار في المغرب[xliv]، مما يؤكّد أن السوق الجزائري بالرغم من كل هذا النمو إلا أنه غير مستغل بشكل كافي ويملك إمكانات نمو كبيرة؛

– تسيطر الشركات العمومية على قطاع التأمينات في الجزائر بنسبة 62% من إنتاج السوق التأميني وتتوزع 38%الباقية على الشركات الخاصة والمختلطة والتعاضديات[xlv], وتقدم هذه الشركات خدمات تأمينية متشابهة، إذ تقتصر المنافسة بينها على حجم الأقساط المجمّعة، ومن ثم فدخول شركات جديدة وتقديم منتجات متنوعة من شأنها أن تطوّر صيرفة التأمين في الجزائر؛

– يتميز قطاع التأمين في الجزائر بوجود سوقين الأوّل خاص بتأمينات الأضرار الذي يطغى عليه الطابع الإلزامي، والثاني سوق تأمينات الأشخاص، فنجد أن تأمينات الأضرار حققت ما قيمته 117,8 مليار دينار أي ما يعادل92% **من** المعدّل الإجمالي للسوق **في** 2015، في حين تمثل تأمينات الأشخاص نسبة ضئيلة جدا إذ حققت ما نسبته8%من المعدّل الإجمالي للسوق في سنة 2015[xlvi]،فيمكن أن تعمل صيرفة التأمين على تطوير تأمينات الأشخاص باعتبارها وسيلة جيدة لتوزيع المنتجات التأمينية وخاصة التأمين على الحياة؛

– بالنسبة لتوزيع المنتجات التأمينية فإن شبكة التوزيع المباشرة تسيطر على عملية الإنتاج في حين الوسطاء (الوكلاء والسماسرة) لا يقدمون سوى 29% من مجموع الأقساط المحصلة[xlvii]في 2015،وقد تعتبر صيرفة التأمين وسيلة جيّدة لتوزيع المنتجات التأمينية؛

2, واقع صيرفة التأمين في الجزائر

لابد أن يكون نشاط صيرفة التأمين في الجزائر موافق لمتطلّبات القوانين المصرفية والتأمينية, فالأمر 11/03 لـ 26 أوت 2003 المتعلّق بالنقد والقرض يعرّف بدقة العمليات التي يمكن أن تكون محل نشاط للمصارف، فهو يسمح للمصارف بممارسة بعض العمليات المالية الملحقة والمكمّلة لنشاطها والتي يجب أن تكون محدودة مقارنة بنشاطها العادي،والتي خوّلتها المادة 72 من الأمر 11/03 [xlviii]، ومن بين هذه العمليات: توظيف، اكتتاب، شراء، تسيير، حفظ وبيع القيم المنقولة وكل منتوج مالي,

ووفقا لأحكام المادة53[xlix] من القانون 04/06 الصادر في 20/ 02/ 2006 المعدّل والمتمّم للأمر 07/95 المتعلّق بالتأمينات، تم السماح بممارسة صيرفة التأمين في الجزائر، ثم جاءت الأحكام التطبيقية للقانون 04/06 من خلال المرسوم التنفيذي رقم 153/07 الصادر في 22 ماي 2007 [l] المحدّد لشروط توزيع المنتجات التأمينية عن طريق المصارف، الهيآت المالية والشبكات التوزيعية الأخرى والذي تضمن ما يلي:

– إمكانية توزيع المنتجات التأمينية عبر المصارف والمؤسسات المالية وما شابهها وغيرها من شبكات التوزيع؛

– تكون عملية التوزيع للمنتجات التأمينية على أساس اتفاقية أو عدّة اتفاقيات توزيع؛

– تحديد مضمون اتفاقية التوزيع النموذجية والتي تتضمن أساسا: الوكالات أو مراكز البيع المؤهّلة لاكتتاب عقود التأمين، منتجات التأمين المراد توزيعها، تحديد عمولة التوزيع وكيفية دفعها، المقاطعة الإقليمية المرخّص للوكيل بالعمل ضمنها، الجهات القضائية المختصة في الحكم في حالة نزاع، آجال تحويل الأقساط للمؤمِّن والتسيير وضبط الحوادث ؛

– اعتبار الهيئات الموزّعة لمنتجات التأمين وكلاء لشركات التأمين؛

– تحديد التكوين اللازم للعمال المتمثل في 96 ساعة تكوين فعلية حول عمليات التأمين؛

– تحديد الهيئات المراقبة المتمثّلة في لجنة الإشراف على التأمينات,

بعدها جاء القرار الوزاري المؤرّخ في 2007/08/06المحدّد لقائمة المنتجات التأمينية التي يمكن توزيعها عبر المصارف والمؤسسات المالية وما شابهها والعمولات القصوى[li] لكل منتج، والتي حدّدت كما يلي:

– 40 % من القسط الأول و10% من الأقساط السنوية الموالية أثناء المدة الكاملة للعقد فيما يخص فرع الرسملة في تأمينات الأشخاص، بحيث تعرّف المادة 60 من القانون 04/06 التأمين على الأشخاص بأنه عقد احتياطي بين المكتتِب والمؤمِّن، يلتزم بواسطته المؤمِّن بدفع مبلغ محدّد في شكل رأسمال أو ريع في حالة وقوع الحدث أو عند حلول الأجل المحدّد في العقد للمؤمَّن له أو المستفيد المعين, يلتزم المكتتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه، ويضم الحوادث، الحياة، الوفاة، المرض، الرسملة[lii]؛

– 15% بالنسبة لفروع تأمينات الأشخاص الأخرى؛

– تأمينات القروض 10%، هذا النوع من التأمينات تشترطها المصارف للحصول على قرض وذلك لضمان سداد باقي أقساط القرض بعد وفاة العميل؛

– تأمين الأخطار المتعدّدة للسكن 32%، وهي تشمل ضمان المسؤولية المدنية لصاحب المنزل، تأمين الحريق ولواحقه، أضرار المياه، كسر الزجاج؛

– تأمين أخطار الكوارث الطبيعية الإلزامي5%، وهي تشمل ضمانات على خطر الزلازل والفيضانات والأعاصير وانزلاق التربة؛

– تأمين الأخطار الزراعية 10%، وتشمل خطر حريق المحاصيل والبرد والجفاف ومرض أو وفاة الثروة الحيوانية,

بعدها جاء القرار المؤرّخ في 2008/02/20 الذي يحدّد النسبة القصوى لمساهمة مصرف أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين أو إعادة تأمين والتي تقدّر ب 15% من رأس المال الاجتماعي لشركة التأمين أو إعادة التأمين[liii],

3, تطور تجربة صيرفة التأمين في الجزائر

منذ إصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بصيرفة التأمين في الجزائر تم توقيع عدّة اتفاقيات شراكة لتوزيع المنتجات التأمينية وفق هذا النموذج منها ما كان بين ***(CNEP Banque et CARDIF ELdjazair)***، بين الشركة الوطنية للتأمين وبنك التنمية المحلية ***(SAA et BDL)*** وبين الشركة الوطنية للتأمين والبنك الفلاحي للتنمية الريفية ***(SAAetBADR)*** سنة 2008 وتبعها بعد ذلك عدّة اتصالات لتجسيد النموذج عل الواقع,

وبذلك تطوّر رقم أعمال صيرفة التأمين في الجزائر منذ سنة 2011 بما قيمته 1,07 مليار دينار وبنسبة 1,25 % من رقم أعمال قطاع التأمين الإجمالي لنفس السنة ليصل إلى 1,64 مليار دينار لسنة 2013 ويفوق 2,2 مليار دج سنة 2015، حسب ما يوضّحه الشكل الموالي:

الشكل رقم7: الحصة السوقية لصيرفة التأمين في الجزائر للفترة من 2011 إلى 2020

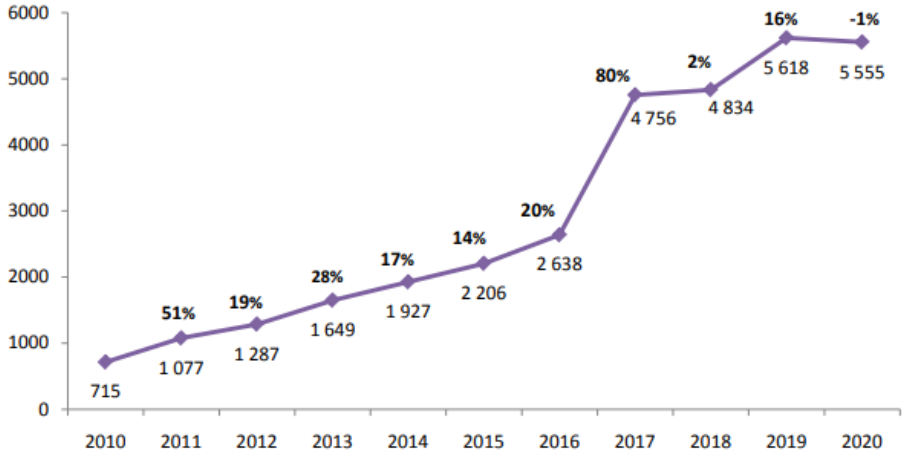

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للتأمينات، مديرية التأمينات، وزارة المالية، 2010-2020

4, رهانات صيرفة التأمين في الجزائر وسبل التطوير

رغم إصلاح الإطار التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر من خلال القانون 04/06 المتعلق بالتأمينات المعدّل والمتمّم للأمر 07/95 والذي يعتبر انطلاقة حقيقية لنشاط التأمين في الجزائر، بحيث كان الغرض منه توسيع السوق وفتحها أمام الشركات الأجنبية من أجل إحداث جو تنافسي، تحسين نوعية الخدمات من خلال تطوير تأمينات الأشخاص وتنويع أساليب توزيع المنتج التأميني إلا أنه يعاني من بعض المشاكل التي تحول دون تطوّر صيرفة التأمين نذكر منها:

- يشمل هذا المستوى من التعاون بين المصارف وشركات التأمين فقط بعض المنتجات التأمينية ويهمل منتجات أخرى؛
- يعتبر انخفاض مستوى الدخل من العوامل الغير مشجّعة على صيرفة التأمين، فدخل المواطن الجزائري في العموم يغطي فقط احتياجاته الأساسية ولا يسمح له بتحمّل نفقات إضافية؛
- تتميز شركة التأمين بصورة سيئة لدى المواطن الجزائري نتيجة للتأخير في معالجة الحوادث خاصة حوادث السيارات مما قد يمس بسمعة وتطوّر صيرفة التأمين في الجزائر؛
- نشاط صيرفة التأمين في الجزائر غير معني بالإعفاءات الضريبية مما يحد من تطوّره؛
- يتميز المجتمع الجزائري بالتضامن ويعتقد بحرمة المنتجات التأمينية مما ينعكس سلباً على تطوّر صيرفة التأمين في الجزائر,
- إن نقص الدعاية والإشهار وعدم تواجد عملية اتصالية وتصميم تسويقي فعّال جعل من صيرفة التأمين غير معروفة لدى الجمهور؛
- إبداء عدم الرغبة والاهتمام من طرف موظفي المصارف في توزيع منتجات التأمين، الذين يعتبرونه نشاط دخيل على نشاطهم الرئيسي,

رغم أن العوامل التي ساعدت على تطور صيرفة التأمين في الصين ليست هي نفسها في الجزائر، إلا أننا يمكن أن نقول أن صيرفة التأمين في الجزائر لها مستقبل واعد، بحيث يمكن الاستفادة من بعض العوامل المهمة مثل انخفاض معدل نفاذ التأمين(0,8٪ سنة 2015)، الشبكة المصرفية، العلاقة التي تربط المصرف والزبون وانخفاض تكاليف التوزيع من أجل تقوية مركزها وخاصة:

- تعزيز حصتها السوقية فيما يخص التأمين على الحياة على غرار التجارب الدولية الأخرى بما فيها التجربة الصينية؛
- توطيد علاقة المصارف بالعملاء من خلال تسويق منتجات تأمينية تتوافق واحتياجات العملاء؛
- التركيز على منتجات التقاعد والرسملة باعتبارها من المنتجات الطويلة الأجل والتي تعتبر مصدرا أساسيا لتعزيز المدخرات؛
- تعزيز إستراتيجية المجمعات مصارف–شركات تأمين من خلال إنشاء شركات فرعية،
- استغلال فروع التأمين الأخرى الغير مستغلة، مثل تأمينات الأشخاص، التأمينات الفلاحية والتأمينات الفردية التي تشكل الأساس لتطور صيرفة التأمين في المستقبل في الجزائر,

خلاصة

إن الشراكة بين المصارف وشركات التأمين في إطار صيرفة التأمين تسمح للمصارف التأمينية بالتميز وتحسين منتجاتها وخدماتها والاستحواذ على حصة أكبر من محفظة العملاء والحصول على السبق في إنشاء ميزة تنافسية حقيقية في المستقبل، حيث تعتبر المصارف قناة التوزيع الرئيسية لمنتجات التأمين على الحياة في العديد من الدول وكذلك في الصين لما تتوفر عليه من شبكات توزيع ضخمة مقارنة بالشبكة الخاصة بشركات التأمين، إلا أنه عند مقارنة الصين بالعديد من الأسواق الأخرى، نجد أن منتجات صيرفة التأمين المتوفرة في الصين تتميز بالنطاق الضيق نتيجة نقص فهم موظفي المصارف للمنتجات المقترحة، خدمة العملاء المتفاوتة ونقص الطلب الناتج عن وعي المستهلك المحدود وفقدان الثقة في المنتجات التأمينية، مما يؤكد أن هناك إمكانات نمو واضحة يمكن تحقيقها من خلال مجموعة من التوصيات والتي تتمثل في:

– على المصارف التأمينية أن تستغل الفرصة للابتكار والتوسّع في عروض المنتجات المقترحة للعملاء؛

– الترويج للمنتجات الأكثر تطوّرا وتحسين المشورة المقدمة للعملاء ؛

– الاستفادة من توفر الصين على نسبة كبيرة من الشيخوخة للترويج لمنتجات التقاعد، حيث يحتمل أن تبلغ نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة ما نسبته 45,4 ٪[iv] في سنة 2050؛

– الاهتمام أكثر بتكوين موظفي المصارف للإقدام على هذا النوع من الأنشطة؛

– مشاركة المصارف الفعّالة في خدمة ما بعد البيع وذلك لأنها تمتلك القدرة على جعل العملاء يدركون ما يحتاجون إليه من خلال طريقة شرح وتسويق هذه المنتجات، مما يؤدي إلى التأثير على السلوك الشرائي للعميل على المدى الطويل,

وعلى غرار التجربة الصينية، يتعين على المصارف الجزائرية دعم نمو منتجات التأمين على الحياة من أجل تعزيز مكانتها في هذا القطاع، من خلال الاعتماد على مجموعة من العوامل أهمها الإطار التنظيمي المتمثل في القانون 04/06 المتعلق بالتأمينات وتفعيل الامتيازات الضريبية التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2006 وانخفاض معدل نفاذ التأمين الذي يؤكد أن السوق الجزائري سوق خصب وغير مستغل بكفاءة ويتوفر على إمكانيات نمو قوية، مما يجعله سوقا واعدة خاصة فيما يتعلق بقطاع التأمينات الفردية,

[i] Sigma, **L'assurance dans le monde en 2015: une croissance continue cachant des disparités régionales**, Swiss-Re, Suisse, N°3, 2016, p48.

[ii] Sigma, World insurance: the recovery gains pace, Swiss-Re, Suisse No 3/2021, p32 swiss-re-institute-sigma-3-2021-en.pdf (swissre.com)

[iii] Sigma, idem, p 50.

[iv]Rapport annuel des assurances, **Activité des assurances en Algérie**, direction des assurances, Ministère de finance, Algérie, 2015, p 3.

[v] Hakim Masnaoui, **Le marché de l'assurance en chine : toujours aussi attractif,** publié le 06/10/2015, disponible sur le lien :https://www.insurancespeaker-wavestone.com/2015/10/, consulté le 11/01/2017.

[vi]Sigma, **word insurance in 2005: moderate premium growth, attractive profitability**, Swiss-Re, Switzerland, N°5, 2006, p 37.

[vii] Sigma, **L'assurance dans le monde en 2015: une croissance continue cachant des disparités régionales**, Idem, p54.

[viii] Sigma,Idem, p54.

[ix]Jean pierre Daniel, **les enjeux de la bancassurance**, 2eme édition, édition de Verneuil, Paris,France,1995, p109.

xSerap O.Gonulal, Nick Goulder & Rodney Lester, **Bancassurance, a valuable tool for developing insurance in emerging markets**, policy research working paper, N°6196, the world bank working papers, Washington , september2012, p 8.

[xi]أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى ،**إدارة الخطر و التأمين** , الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع , عمان ، الأردن ،2007, ص 76

xiiAlain Borderie et Michel Laffitte, **La Bancassurance,stratégie et perspectives en France et en Europe**, Revue banque, Paris, France, 2004, p 47,48.

** التكتلات المالية: مجموعة من الشركات تجمع بينها روابط رأسمالية وتقوم بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية.

[xiii]Mark Teunissen, ***Bancassurance*: tapping into the banking strength**, the Geneva papers on Risk & Insurance – issues and practice, volume 33, issue N°3, United Kingdom, 1 July2008, p 409, traduit par nous même, versionoriginale: "In this model, the banks acts as an intermediary offering product of more than one insurance company. The insurance company usually pays distribution commissions to the bank".

[xiv] ERNEST& YOUNG, **«Bancassurance: A winning formula»**, Insurance Agenda, September 2010, p 3.

[xv]Alain Borderie et Michel Laffitte, **Idem**, p49.

[xvi] Marjorie Chevalier, Carole Launay et Bérangère Mainguy, «Analyse de la Bancassurance dans le Monde», Focus, Scor Vie, Octobre 2005, France, p5.

[xvii] Chris Kaye, Frankie Leung, Holger Michaelis, Chee Kok Poh, Eric Schuh and Robert Wiest, **Bancassurance in China: reaching the next level**, the Boston consulting group (BCG) & suisse reinsurance company (Swiss-Re), Beijing, China, december 2009, p 4.

[xviii]Sigma, **La bancassurance : tendances émergentes, opportunités et défis**, Swiss-Re, N° 05/2007, p 29.

[xix] PAUL, WEISS, **Regulatory foundation for bancassurance in China**, July 2003, p1, available at the following URL:https://www.paulweiss.com/media/1864576/**bancassurance**.pdf,accessed February, 5th, 2016.

*CBRC: China banking regulatory commission.

** CIRC: China insurance regulatory commission.

[xx] Didier Burg, **La Bancassurance fait un tabac en chine**, publié le 29 septembre 2006, article disponible sur le lien : http://www.argusdelassurance.com/acteurs/bancassureurs/la-bancassurance-fait-un-tabac-en-chine.19676,consulté le 11/01/2017.

[xxi]PAUL, WEISS, Ibid, p 02

[xxii] Flamand Thierry, **Le marché Chinois de l'assurance**, Revue d'économie financière, n°77, 2004, le devenir financier de la chine, France, p 304.

[xxiii]FANG Yuyi, QIAN Jie, SUN Maikai, **produit, distribution et environnement réglementaire,** conférence sur le développement du marché chinois et l'assurance et de la bancassurance, maison de l'assurance, 12 novembre 2013, paris, 2013, p 26.

[xxiv] Bingzheng Chen, Sharon Tennyson, Maoqi Wang and Haizhen Zhou, **the development and regulation of china's insurance market: history and perspectives**, Risk management and insurance review, volume 17, N°2,United Kingdom, 2014, p 259 .

[xxv]Chris Kaye, Frankie Leung, Holger Michaelis, Chee Kok Poh, Eric Schuh and Robert Wiest, **Ibid**, p 8.

[xxvi]Zeying Zhao-PEUILLET,**Panorama du marché chinois de l'assurance et de réassurance**, conférence annuelle de PLURI'ELLES, 14 octobre 2014 à la FFSA,France, p9.

[xxvii] Florimon DELALANDE, **Les assureurs étrangers face à leurs difficultés en Chine : fuir, se maintenir ou réagir ?** , thèse soutenue pour l'obtention du MBA Manager d'entreprise d'assurances, les travaux de l'école nationale d'assurances ENASS, France, février 2011, p74.

[*] Produit « PAR » : Produit participatif d'épargne à un taux minimum garanti plus un gain potentiel via la participation aux bénéfices.

[xxviii] Haiping Wang, **the developments and future prospects of insurance industry in China**, international journal of business and management, volume 4, N° 6, Canadian center of science and education CCSE, June 2009, P 152

[xxix] Chris Kaye, Frankie Leung, Holger Michaelis, Chee Kok Poh, Eric Schuh and Robert Wiest,**Ibid**, p 6.

[xxx]Zeying Zhao-PEUILLET,**Idem**, p9

[xxxi]Annual report of the Chinese insurance market, 2015, p 43

[xxxii]Frank O'Neill, **the role of insurance in developing markets**, Swiss-Re, 2015, p 24.

[xxxiii]kurt Karl, **Global economic outlook with focus on china and chinese insurance market**, 3rd international china liability regimes conference, Beijing, China, Swiss-Re, 21 august 2013, p 28.

[xxxiv]Rapport annuel Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, 2015, p 66.

[xxxv] Rapport annuel Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, 2004, p 74.

[xxxvi] قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلّق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16.

[*] الكثافة المصرفية: عدد الوحدات المصرفية العاملة في اقتصاد ما.

[xxxvii]Rapports Annuels des banques centrales, Algérie, Maroc, Tunisie, 2015.

[xxxviii]Rapport annuel Banque d'Algérie,2015, **Idem**, p 73.

[xxxix]Rapport annuel Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, 2013.

[xl] القانون رقم 06-04 المؤرّخ في 20 فيفري 2006 المتعلّق بالتأمينات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15.

[xli]Atlasmagazin, **« Algérie-résultat 2008 »**,n°67, janvier 2010,p 02.
[xlii]Rapport annuel des assurances, **activité des assurances en Algérie**, direction des assurances, Ministère de finance, Algérie, 2015,p8.
[xliii] Sigma, « **L'assurance dans le monde en2015 : une croissance continuecachant des disparités régionales**», Idem, p54.
[xliv] Sigma, Idem , p 53.
[xlv]Rapport annuel des assurances, **activité des assurances en Algérie**, direction des assurances, Ministère de finance, Algérie, 2015, p 7.
[xlvi]Rapport annuel des assurances, 2015, **Idem**, p 8.
[xlvii] Rapport annuel des assurances, 2015, **Idem**, p 12.
[xlviii]الأمر رقم 11/03 المؤرّخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 2003/08/27، ص12.
[xlix] المادة 53 المعدلة للمادة 252 من الأمر 95-07 المؤرخ في 1995/01/25، القانون 04/06 المؤرخ في2006/02/20، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، ص 12
[1] المرسوم التنفيذي رقم 153/07 المؤرّخ في 22 /2007/05، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، الصادر في 2007/05/23، ص 17.
[li]المادة 02، المادة 04 ، قرار وزارة المالية المؤرّخ في 2007/08/06 الذي يحدّد منتوجات التأمين الممكن توزيعها بواسطة البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وكذا النسب القصوى لعمولة التوزيع، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 59، الصادر في 2007/09/23، ص 17.
[lii] المادة 60، القانون 04/06، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، ص4.
[liii] قرار وزير المالية المؤرّخ في 2008/02/20 الذي يحدد النسبة القصوى لمساهمة بنك أو مؤسسة مالية في رأسمال شركة تأمين و/أو إعادة تأمين، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد17، الصادر في 2008/03/30، ص 25.
[liv]United Nations, Department of Economic and Social Affairs, **World population prospects the 2015 Revision,** New York, 2015, p 27.